الأمم المتحدة

A/62/PV.29

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٢٩**

الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بيتيل (جزر البهاما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٦٤ و ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/62/203)

(ب) أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/62/204)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/62/321)

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أشكر الأمين العام على التقريرين اللذين قدمهما لنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال وعلى طريقة عرضهما المفيدة للغاية.

يعتقد وفد بلدي أن تقريري الأمين العام يشكلان أساسا ممتازا لمداولاتنا بشأن أسباب الصراع والاستعراض السنوي المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعم المجتمع الدولي لها. كما يسرنا أن نلاحظ أن تقدما كبيرا قد أحرز في ما يتعلق بالسلم والأمن والتنمية في أفريقيا.

أما بالنسبة إلى الأمن، الذي ما زال أساسيا لصون السلم وتحقيق التنمية على الأمد الطويل، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتشدد التوصيات على الضرورة الحاسمة والمصيرية المتمثلة في تخصيص موارد إضافية، بشرية ومالية، لدعم موارد وفعالية عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-55405 (A)

دارفور وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

وفي هذا الصدد، يسر الجزائر أن تلاحظ قيام الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ بوضع برنامج شامل يركز على توفير كامل الدعم لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. ونرحب بما بذلته الأمم المتحدة من جهود لتعزيز القدرات التشغيلية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤسسات المرتبطة به، من قبيل مجلس الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية والنظام القاري للإنذار السريع.

وعلى الرغم من التوجهات الإيجابية، يلفت التقرير انتباهنا أيضا إلى أثر المشاكل المعقدة على الاستقرار في أفريقيا، لا سيما الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ، والمعدلات البالغة الارتفاع للبطالة في أوساط الشباب، والاتجار بالبشر، والتنقلات الكبيرة للسكان، وظهور الشبكات الإرهابية، وازدياد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ظل هذه الظروف، تتطلب التحديات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن نهجا جديدا يستند إلى قدرات أفريقية، وفهم المشاكل بصورة مناسبة، والإرادة السياسية والعزم الاستراتيجي لاستعادة زمام الأمور في ما يتعلق بأنشطة إعادة التعمير وبناء السلام في أفريقيا.

وأما بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية، فإن وفد بلدي يتفق مع التحليل والشواغل التي أعرب عنها إزاء تقييم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشير التقييم الوارد في تقرير الأمين العام إلى أن معظم البلدان الأفريقية، للأسف، متأخرة، فعلا وبصورة كبيرة، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من المبادرات الهامة والالتزامات التي تعهد بها الشركاء الإنمائيون في أعقاب مؤتمر قمة الألفية، من قبيل القرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية في مؤتمر غلينيغلز بشأن التخفيف من عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن الدعم الذي تكرمت بتقديمه بلدان لا تنتمي إلى مجموعة الثمانية.

وينبغي لتنفيذ المبادرة المعنية بالتخفيف من عبء الديون على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، فضلا عن التقدم المحرز في مجالات أخرى، من قبيل التحرير الفعلي للتجارة الدولية، والترتيبات النهائية لجولة الدوحة، أن تشكل خطوات هامة نحو تنفيذ الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية في القارة الأفريقية.

ولكي نفعل ذلك، نعتقد أنه من الهام – بل من الضروري – للمجتمع الدولي برمته، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تزيد من انخراطها الوثيق وتفي بما تعهدت به من التزامات في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، فضلا عن الالتزامات المنبثقة عن المؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري عام ٢٠٠٢، والمؤتمر المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في المساعدة على دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى تنمية القارة. ولا بد من هذا التعاون بغية كفالة وضع إطار عالمي للتعاون، ينطوي على التضامن والشراكة المصممين لحشد الموارد الضرورية لمكافحة التخلف والفقر الإنمائي وتضييق الفجوة المتزايدة الاتساع بين الشمال والجنوب.

ولم تدخر الجزائر أي جهد لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في سياستها العامة الوطنية المعنية بالتنمية من خلال إجراءات محددة، كما عملت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تعزيز جميع الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق تنمية القارة الأفريقية. ويشكل توطيد الإصلاحات على الصعيد المحلي من خلال تعزيز الديمقراطية وسيادة

القانون، اللذين يشكلان دعامتين هامتين لتحقيق الحكم الرشيد، جزءا من الإطار الذي نتبعه في تحديث دولتنا واقتصادنا ومجتمعنا.

وبهذه الروح، امتثلت الجزائر طوعا لاستعراض القرائن، في إطار الآلية الأفريقية التي وضعت لهذا الغرض. وصُممت هذه المبادرة لجعل البلدان الأفريقية قادرة على القيام بإسهامات محددة في تكريس الحكم الرشيد في كل بلد من بلدان أفريقيا وفي القارة برمتها. وقد قُدم تقرير إلى رؤساء الدول الأعضاء في الآلية الأفريقية لاستعراض القرائن في أكرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ووردت إشارة إيجابية للغاية عن التقرير في آليتنا، التي سرها أن ترى الجزائر تحرز تقدما كبيرا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الحكم الرشيد.

وفي الختام، أود أن أشير بارتياح إلى تزايد عدد البلدان الأفريقية التي اختارت طوعا إخضاع نفسها لآلية استعراض القرائن هذه، التي تشكل فعلا نجاحا واضحا في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لدى تشجيع ثقافة حقيقة للحكم الرشيد والسلام في القارة.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ امتنان وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة، ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورئيس رابطة دول جنوب شرق آسيا وجميع الآخرين على عبارات التعزية برحيل دولة الجنرال سوو وين، رئيس وزراء اتحاد ميانمار.

كما أود أن أتقدم بأصدق عبارات التعزية لحكومة وشعب باكستان على إثر الحادث المأساوي الذي وقع أمس وأدى إلى إزهاق أرواح أكثر من ١٢٠ شخصا. فالإرهاب كيفما كان شكله ومظهره يجب أن يُدان.

وأود أن أشكر الأمين العام ومنظمة الصحة العالمية على تقريريهما المفيدين للغاية. وتؤيد ميانمار تماما البيان الذي ألقاه ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل سنغافورة بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا.

لقد سلط بيان رئيس الجمعية الضوء على الأثر الفتاك للملاريا على المجتمع العالمي، لا سيما القارة الأفريقية. إذ هلك ما يناهز مليون شخص في أفريقيا جراء الملاريا – وهي حالة يمكن الوقاية منها شريطة توفير الموارد الضرورية. وعلاوة على الخسائر البشرية، تبلغ التكلفة الاقتصادية للملاريا في أفريقيا ما يناهز ١٢ بليون دولار. وقد أثر ذلك تأثيرا سلبيا على صحة السكان، فضلا عن آفاق التنمية في القارة الأفريقية برمتها. ويجب ألا نسمح باستمرار الحالة الراهنة. ونحث المجتمع الدولي بشدة على تقديم مساعدة فعلية وموارد مناسبة للدفع قدما باستراتيجية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنية بالصحة.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا آلية تمثل الرغبة والالتزام الجماعيين للبلدان الأفريقية من أجل التصدي للتحدي الذي يواجهها حتى تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. والأهم من ذلك، تشكل الشراكة رؤية تشجع البلدان الأفريقية على التحكم في مصيرها من خلال مكافحة الفقر وتعزيز التنمية. وبغض النظر عن الجهود الحثيثة التي بذلتها البلدان الأفريقية، فآفاق تحقيق القارة للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ تظل مظلمة، لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتتطلب الحالة اتخاذ إجراء، ليس من جانب القارة الأفريقية فحسب، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي. وقد

أبانت أفريقيا عن التزامها. وعلى المجتمع الدولي أن يسهم بقسطه. وهذا من شأنه أن يستتبع تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وتنفيذ الالتزامات الإنمائية على الوجه الأكمل وبسرعة.

ونشارك الآخرين قلقهم إزاء الانخفاض العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، بما فيها أفريقيا. وقد قطعت مجموعة البلدان الثمانية على نفسها غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥ التزامات بمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وبالرغم من الزيادة البالغة نحو ٢,٣ بليون دولار التي طرأت على المساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فما زال يوجد عجز قدره حوالي ٣,٥ بلايين دولار، إذا أُريد تنفيذ هذا التعهد بشكل كامل. وبالنظر إلى الالتزام الجديد الذي قطعته مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة هاليغندام في عام ٢٠٠٧، نرجو أن نرى تنفيذا كاملا لهذه الالتزامات وفي مواعيدها.

والتجارة الحرة من أدوات النمو التي يمكن أن تيسر على البلدان الأفريقية الاضطلاع بأدوارها في مجال التنمية. وللاستفادة الكاملة من مزايا التجارة الحرة، يلزم أن يتوافر مناخ اقتصادي دولي مواتٍ للبلدان النامية، وخاصة الموجودة منها في أفريقيا. ولهذا السبب من الضروري أن نُنهي جولة الدوحة بنجاح في أسرع وقت ممكن. ولكي نفعل ذلك، يلزمنا، في جملة أمور، أن نحل بعض المسائل ذات الأهمية للبلدان النامية، وبخاصة المسائل التي تؤثر على أفريقيا، كإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق الزراعية والحد بصورة أكبر من مبالغ الدعم الزراعي المشوِّهة للتجارة. ومن الأهمية بمكان للبلدان النامية أن تتمكن من المشاركة بفعالية في مفاوضات جولة الدوحة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تأييده الكامل للطلب المقدم من البلدان الأفريقية بمساعدتها في الوفاء بالمعايير الصحية والتقنية، وبتكاليف تنفيذ الاتفاقات الأخرى لمنظمة التجارة العالمية.

وباعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أكد القادة الأفريقيون من جديد التزامهم برؤية موحدة فيما يتعلق باستئصال شأفة الفقر لكي يضعوا بلدانهم على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يمدا لأفريقيا يد المساعدة. ومن دواعي سرورنا أن الأمم المتحدة تقوم بدورها وأنها لا تزال دعامة هامة من دعامات الدعم لأفريقيا. ورغم أن الأمم المتحدة قد اتخذت بعض خطوات هامة لتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي وللشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في الأعوام الأخيرة، فلا بد لها من السعي لزيادة تعزيز التعاون في هذا الصدد.

وجملة القول إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة إقليمية سوف تؤدي فيها أفريقيا دورا رئيسيا. ولكن بدون الدعم الدولي المتضافر، ستبقى أفريقيا متخلفة عن الجدول الزمني المحدد للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذه القرية العالمية، يجب علينا أن نتآزر وندعم البلدان الأفريقية حتى تحقق أهدافها الجديرة بالتحقيق.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أقدم باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي تعازينا لميانمار وباكستان.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام بان كي - مون ولمنظمة الصحة العالمية لتقريريهما قيد النظر اليوم.

وتعرب رواندا عن تأييدها الكامل للبيانين اللذين أدلت بهما مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية. ونود أن نتطرق إلى بضع نقاط إضافية.

وتمثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا رؤية تعلق عليها رواندا وسائر البلدان الأفريقية أهمية كبيرة.

وهي رؤية تعد بتجديد أفريقيا وتنميتها، وتولي أعلى الأولويات للقضاء على الفقر وللنمو المستدام والتنمية المستدامة والاندماج في الاقتصاد العالمي وتمكين المرأة. وهي مبادرة يقودها ويمسك بزمامها ويديرها الاتحاد الأفريقي، وتطالب وتعترف بالالتزام الجدي من جانب الحكومات الأفريقية تجاه البرامج وتنفيذها، وبتقديم الدعم الدولي والشراكة من جانب البلدان الشريكة في التنمية.

ونرحب بما تتخذه البلدان والمنظمات الأفريقية في عملها على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا من تدابير متعلقة بالسياسات ومن إجراءات في مجالات تطوير الهياكل الأساسية والزراعة والصحة والتعليم والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والمساواة بين الجنسين واستعراض الأقران. وقد استضافت رواندا أول اجتماع قطري للمائدة المستديرة يعقده برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، وتم فيه التوقيع على ميثاق رواندا الذي يمثل التزاما متبادلا بين رواندا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والشركاء الإنمائيين. وقد يسر اجتماع المائدة المستديرة إجراء دراسة شاملة لتحديد الأهداف الوطنية لهذا البرنامج ولتحديد معالم التحديات التي تواجه السياسات الوطنية والدعم المقدم من وزارات المالية ومن الجهات المانحة على الصعيد القطري.

وكانت رواندا أول البلدان التي انضمت إلى عملية استعراض الأقران بموجب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونرحب بالآراء والتوصيات التي أصدرها فريق استعراض الأقران ونعمل بروح بنّاءة على تنفيذ الإصلاحات التي ستفيد البلد.

وتشعر رواندا أيضا بالفخر لمشاركتها النشطة في الرؤية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وكانت رواندا أول بلد يبدأ رسميا مبادرة للمدارس الإلكترونية في إطار الشراكة الجديدة، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما شرعنا في برنامج لتوفير ”حاسوب محمول لكل طفل“ من المقرر إنجازه بحلول عام ٢٠١٢، وهو مبادرة مشتركة بين الحكومة الرواندية وبعض القياديين من القطاع الخاص الأمريكي. ورواندا أيضا جزء من مبادرة تضم ١٢ بلدا يطلق عليها بروتوكول كيغالي وترمي إلى إتاحة سبل تمتع المستعملين النهائيين دون قيود وبأسعار معتدلة بإمكانيات الاتصالات الإلكترونية الرفيعة الجودة والبالغة السرعة والموثوقة. ونعتز أيضا باستضافتنا مؤتمر قمة ”وصل أفريقيا“ في كيغالي في نهاية هذا الشهر.

وترحب رواندا بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن الإعفاء من الديون. ورواندا من المستفيدين بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي حررت بعض الموارد لكي تستخدم في برامج التنمية الاجتماعية. كما نرحب بالتقدم المحرز في مجال التجارة والتعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض.

غير أنه ما زال يلزم عمل الكثير حتى تفي البلدان المتقدمة نموا بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المخيب للآمال أن تتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية بالأسعار الحقيقية في عام ٢٠٠٥ وأن تتجمد في عام ٢٠٠٦. بل إن هناك شيء من التخوف من أن تزداد تراجعا عن ذلك في عام ٢٠٠٧.

وبالتالي، فإن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٥ في غلينيغلز لمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ سيصبح تحديا. ولذا فإننا نتفق مع تقييم الأمين العام بأن هناك حاجة إلى بنية جديدة للمعونة تقوم على تنسيق أوثق وقدر أكبر من المواءمة

وتجزئة أقل وتخصيص أفضل للمساعدات، وكذلك على التزام حقيقي بتسليم التبرعات.

إن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا هي على قدر كبير من الأهمية بحيث أنها تتطلب اهتماما متواصلا من الأمم المتحدة. ولذلك، تؤيد رواندا عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا أثناء الدورة الثالثة والستين. ونعتقد أن هذا الاجتماع سيساعد في تركيز الاهتمام على التحديات الفريدة لأفريقيا. ونحن نتطلع إلى تأييد جميع الدول الأعضاء لعقد ذلك الاجتماع.

وفيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي يشرف على دعم الشراكة الجديدة. فلهذا المكتب أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا وهو يؤدي دورا بالغ الأهمية في تنسيق الدعم الدولي. وبالتالي، لا يمكن لهذا المكتب أن يستمر في تنفيذ الولاية الهامة المسندة إليه من الجمعية العامة دون رئيس مستقل برتبة وكيل للأمين العام. ولذلك نود أن نكرر دعوة المجموعة الأفريقية إلى إنشاء هذا المنصب وشغل الوظائف الأخرى الشاغرة في المكتب في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالبند ٦٤ (ب) ”أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“، أود أن أنوه بمساهمات أفريقيا في تحقيق السلم والأمن في المنطقة. لقد أنشئ الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، الذي يشمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفريق الحكماء، ونظاما قاريا للإنذار المبكر، ونواة لقوة احتياطية أفريقية. وأدت تلك العناصر بالفعل دورا بناء جدا في تعزيز السلم والأمن في المنطقة، وستستمر في هذا الدور. وسيتم تعزيز قدراتها من خلال برنامج للأمم المتحدة مدته ١٠ سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وهو يتوخى، في جملة أمور، تعزيز التعاون في جميع مراحل إدارة الصراع، والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وبناء السلام، وحقوق الإنسان.

وتفخر رواندا بأنها تسهم في هذه الجهود، سواء من خلال مجلس السلام والأمن أو من خلال المساهمة بقوات وأفراد شرطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن البند ٦٤ (ب) (A/62/204)، ونتطلع إلى تنفيذها، خاصة على صعيد بناء القدرات.

تصيب الملاريا أشد الناس ضعفا وتلحق بهم خسائر غير مقبولة، ومعظمهم في أفريقيا، التي تحدث فيها ٩٠ في المائة من وفيات الملاريا. هذا المرض يفاقم آثار الفقر، ويُضعف السكان المنتجين، وبذلك يحد من إنتاجيتهم الاقتصادية. ومع ذلك، يمكن الوقاية من هذا المرض. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لدعم أفريقيا في مواجهة هذه المشكلة. ويجب علينا أيضا أن نثّني على المبادرات الخاصة مثل مبادرة مؤسسة بيل وميليندا غيتس، التي بدأ دعمها للقاح الملاريا يسفر عن نتائج ايجابية.

ومع ذلك، يعترف تقرير منظمة الصحة العالمية بأنه لا يزال هناك نقص مزمن في التمويل والقدرة على دعم برامج الوقاية، مثل البرامج التي تشجع على استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية والرش الموضعي للأماكن المغلقة. كما أن هناك نقصا في تمويل البحوث. وعلينا أن نعمل معا لمعالجة هذه المشكلة حتى لا تعود الملاريا تشكل هذا التحدي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

السيد كونستانتينو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود القول في البداية إن وفد بلدي يؤيد البيانين اللذين أدلى

بهما ممثلا باكستان وبنن على التوالي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام على تقريره الموحد الخامس عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) (A/62/203)، وكذلك على تقريره عن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولاسيما في أفريقيا (A/62/321).

تمثل الشراكة الجديدة فرصة فريدة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا من خلال شراكة عالمية. ويعتمد نجاح هذه الشراكة إلى حد كبير على مدى وفاء كل واحد من أصحاب المصلحة بالتزاماته. وفي هذا الصدد، يسر وفد بلادي التقدم المحرز حتى الآن، ولكنه لا يزال مقتنعا بأن جهودنا تظل غير كافية ولم تصل إلى حدود إمكاناتنا. وما يدلل على ذلك هو أن أفريقيا مازالت القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

خلال العام الماضي شارك الزعماء الأفارقة وأمانة الشراكة الجديدة والشركاء الإنمائيون في مجموعة متنوعة من المنتديات التي تهدف إلى وضع مشاريع وطنية ودون إقليمية وإقليمية في المجالات ذات الأولوية، مثل الزراعة والصحة والتعليم والبنية التحتية؛ وكثير من هذه المشاريع تنتظر التمويل. وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلادي أنه إذا أردنا أن ننجح في تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في أفريقيا، اللذين نستطيع من خلالهما القضاء على الفقر والجوع، فإن المطلوب هو إحراز تقدم كبير في المجالات التالية.

أولا، علينا أن نسلم بأن التحدي أمام الشركاء الإنمائيين يتمثل في تحويل أطر المساعدة من مساعدات إنسانية ومساعدات في حالات الطوارئ إلى مساعدات إنمائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي يمكن التنبؤ بإمكانية زيادتها كمّا ونوعا. ثانيا، علينا جميعا أن نقوم بنصيبنا من الجهد لتحقيق تحسن كبير في فعالية المساعدة الإنمائية، مع التسليم بأن تحقيق ذلك غير ممكن بدون تنسيق السياسات والتدابير والقواعد على جميع المستويات. ثالثا، علينا جميعا أن نقوم بما هو أفضل من أجل الوفاء بالتزاماتنا. فرفع مستوى المساعدة يتطلب تمويلا إضافيا كافيا ومستداما لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. وأخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود إعادة البناء الرامية إلى التنافس الاقتصادي وبناء القدرات في القطاع الخاص الأفريقي.

إن الأهداف وخطط العمل التي نصت عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتوافق مع الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا بد من شراكة عالمية لتحقيقها. ويرى وفد بلدي أن للأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فإن العمل الرئيسي لهذه الشراكة الفريدة، هو تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا من خلال الحفاظ على سلامة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وإلى جانب دور المكتب في الدعوة، باستطاعته أن يمارس رصد الأمور بغية التأكد من تنسيق التخطيط والمراقبة والتنفيذ وتقييم الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفقا لتوجيهات رؤساء الدول في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، يتطلع وفد بلدي إلى ملء الشواغر في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ونحن نعتبر ذلك أساسيا لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

السيد بيلينغا إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد بلدي عن الامتنان للأمين العام على التقريرين – الأول بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/62/203)، والثاني بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/62/204) – المقدمين على التوالي في إطار البندين الفرعيين (أ) و (ب)، من البند ٦٤ من جدول الأعمال. والتقريران التفصيليان حافلان بالمعلومات النيرة، وخاصة فيما يتعلق بوفاء المجتمع الدولي بالتزاماته إزاء أفريقيا.

ويسلط التقريران الضوء كذلك على تصميم البلدان الأفريقية ذاتها على التدخل في الصراعات من أجل صون السلام – وإذا ما استعرت عبارة الأمين العام الممتازة – لتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من الصراعات. وفي الواقع، طورت البلدان الأفريقية على المستويين القاري ودون الإقليمي هيكلا للسلم والأمن مدعوما بآليات مصممة للتنبؤ بالصراعات ومنعها وإدارتها وحلها. ويأمل وفد الكاميرون أن يجد هيكل السلام والأمن الذي طورته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تغطية ملائمة في التقرير القادم للأمين العام، مثلما وردت تغطية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في التقرير الحالي.

وانطلاقا من حرص البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها الأمنية، فهي تطور المدارس والمراكز للتدريب على حفظ السلام. وبالإضافة إلى المركزين القائمين حاليا في مالي وفي غانا، ستقام قريبا مدرسة دولية في الكاميرون. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة إلى الاستماع إلى عرض عن المدرسة يوم الاثنين الموافق ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في الساعة ١١/٠٠ في قاعة الاجتماعات رقم ٣.

كما نشكر الأمين العام على نوعية البيان الذي أدلى به لدى بدء نظرنا في هذا البند. لقد كان بيانا قويا ومفصلا. إذ شجعنا لأن الأمين العام أكد على أن أفريقيا واحتياجاتها الخاصة على رأس أولوياته. ويسعد أفريقيا أن تجد به نصيرا لها، فهو مقنع لأنه مقتنع.

وقد أوضح هذان التقريران بجلاء نطاق التنوع في أنشطة البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة، وكذلك التوصيات بجعل أفريقيا منطقة سلام وخالية من الصراعات. وبينما حققت جهود كل الأطراف تقدما جديرا بالثناء، فإن الحالة في أفريقيا ما زالت تثير القلق. فالنتائج التي تحققت ما زالت دون الأهداف والغايات المقبولة بوجه عام. وفي النداء المؤثر الذي أطلقه الممثل الدائم لبنن، سعادة السيد جان – ماري إيهوزو، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، قدم وصفا للحالة بفعالية لا يمكنني مضاهاتها. وإني لأشكره على قوة إقناعه وبلاغته في خدمة أفريقيا.

وعلى أية حال، أمامنا مهمة هائلة. وبهذا الحجم ينبغي أن تكون عزيمتنا، إن كان لنا أن نمضي بحزم نحو تحقيق النتائج المنشودة. ومن هذا المنظور، فإن الأمم المتحدة لها دور أساسي، كما ذكر الأمين العام هنا بالأمس في بيانه الافتتاحي (أنظر A/62/PV.27). إن شعوب الأمم المتحدة في أفريقيا تتوقع من منظمتنا أن تؤدي دورها في إطار المجتمع الدولي لتشجيع وحشد وتنسيق المساهمات والمبادرات التي تكمل جهود البلدان الأفريقية.

وقد تفهم الأمين العام ذلك جيدا. فمنذ توليه مهامه، أظهر أنه منهمك في البحث عن حلول للقضايا الأفريقية.

وقال الأمين العام في تقريره:

”إن الترتيبات المؤسسية المناسبة والكافية المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة، ستشكل مفتاح نجاح جهودنا في مجال توفير الدعم لأفريقيا . وأنا أعتزم تعزيز هذه الجهود من خلال المزيد من الاتساق المؤسسي فيما بين كيانات الأمانة العامة، التي تعالج القضايا التي تهم أفريقيا، إضافة إلى اتخاذ ترتيبات تنظيمية أقوى على نطاق المنظومة، بما يكفل التنفيذ الكامل للأنشطة التي تحقق مصلحة أفريقيا. وفي إطار هذا النهج، سأسعى إلى صياغة إجراءات استراتيجية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، دعما لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا خالية من الصراعات“. (*A/62/204*، الفقرة ٧٩)

وهذا يعيدني إلى ضرورة تعزيز مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا. وكما قلنا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من على هذه المنصة، فإن ذلك المكتب، بوصفه هيكلا تشغيليا، يضطلع بثلاثة أدوار. فهو يجب أن يحشد الرأي العام والموارد، وينسق المبادرات المختلفة في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويتابع بفعالية مختلف الإسهامات التي يقدمها مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا والمنتدى الصيني – الأفريقي، ومجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي، وقبل وقت قصير، الهند وجمهورية كوريا والبرازيل نحو زيادة الشراكة الخلاقة بين الشمال والجنوب أو الشراكة بين الجنوب والجنوب من أجل التنمية في أفريقيا.

ويمكن تعزيز المكتب بالطريقة التالية، رغم أن هذه الطريقة لا تشكل قائمة شاملة بالتدابير الممكن اتخاذها. يتمثل التدبير الأول في المحافظة على نزاهة المكتب ومستواه الرفيع، مما يمكنه من العمل بطريقة متكاملة وعلى مستوى مناسب من التمثيل والحوار مع الشركاء المختلفين بينما يضطلع بالدور الثلاثي الاستراتيجي الذي أشرت إليه في وقت سابق.

والتدبير الثاني هو ملء جميع الشواغر في المكتب، وخاصة منصب المستشار الخاص. وإذا ظل ذلك المنصب شاغرا، فإنه من الواضح سيضعف إدارة المكتب وقيادته ويعوق تنفيذ البرامج. ولجنة البرامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تشددان على هذه النقطة بوضوح في تقريرهما لهذه الدورة.

وسيتمثل التدبير الثالث في تعزيز قدرات المكتب على الاضطلاع بدوره الثلاثي. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الحكمة إنشاء مناصب إضافية وموارد تشغيلية، على النحو الذي يقترحه الأمين العام، في المجالات الأخرى ذات الأولوية، مثل نزع السلاح، وصون السلام، وحقوق الإنسان، وفي المستقبل القريب، الشؤون السياسية. وتزداد تلك القدرات ضرورة لأنه لا بد للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، على النحو الذي حدده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥، أن يتم تخطيطها على النحو الواجب وبرمجتها ومتابعتها وتقييمها بطريقة استراتيجية وملموسة في خطط عمل سنوية متعددة السنوات لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لا بد أيضا من متابعة العمليات المختلفة التي يطلقها شركاء أفريقيا واستغلال هذه الخطط بشكل منهجي.

والتدبير الرابع والأخير هو توضيح دور مكتب المستشار إزاء الكيانات الأخرى للأمانة العامة. ومن شأن ذلك التوضيح أن يتفادى أي تداخل محتمل أو التباس آخر. وسيعمل المكتب، إذا تم تنظيمه بشكل سليم، في تنسيق مع الكيانات الأخرى للمنظومة، ولكنه أيضا سيضطلع بدور محوري فريد من شأنه أن يبرز قيمته المضافة وطابعه المتميز بالذات على حد السواء.

إن وفدي يقدم هذه الاقتراحات لأننا نود أن تقود مناقشتنا الحالية إلى استنتاجات من شأنها أن تمكن الأمين العام من اقتراح مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز البرامج والهيكل الإداري والميزانية التي تدعم أعمال الأمم المتحدة لتعزيز التنمية في أفريقيا. وذلك في الواقع ما طالبت به الجمعية العامة بشكل دؤوب في اللجان الثانية والثالثة والرابعة وغيرها من الهيئات الفرعية.

وبقيت سبع سنوات على الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥. وعند تلك النقطة، سنجري تقييما لمدى الشوط الذي قطعته الشعوب نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، فإن التقارير المعروضة علينا تبين أنه ليس من المرجح أن تبلغ أفريقيا تلك الأهداف إذا لم يف شركاؤها الإنمائيون بجميع التزاماتهم في الإطار الزمني المتفق عليه.

وأمس، بدأت الجمعية العامة المناقشة، التي تنتهي اليوم، بشأن التقارير عن تنمية أفريقيا. ونرى أن الخلفية إزاء هذه المناقشة خلفية ذات مغزى كبير لأن جلستنا تعقد بعد وقت قصير من حصول مناسبتين كبيرتين. المناسبة الأولى هي احتفال ذوي النوايا الحسنة بالذكرى السنوية الأربعين للمنشور البابوي العام المعنون ''تقدم الشعوب'' الذي أصدره البابا يوحنا بولس السادس. وذلك المنشور الذي يحمل النبوءة بشأن تقدم الشعوب أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وقدم المنشور نهجا جديدا نحو آمال الشعوب والبلدان الفقيرة التي تعيش بيننا. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تمثل التنمية في الواقع اسما جديدا للسلام. وإذا كنا نبحث عن السلام، فإننا لن نحضر للحرب؛ وعلينا أن نكافح الفقر. وإذا أردنا السلام، علينا أن نعمل على احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في الغذاء.

كما أن خلفية المناقشة التي تنتهي اليوم خلفية رمزية لأن مداولاتنا تعقد بعد وقت قصير من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، حينما احتفلنا بيوم مخصص لرفض الفقر في جميع أرجاء العالم. وكما يعلم الأعضاء، فإن الجمعية العامة أعلنت ١٧ تشرين الأول/أكتوبر اليوم الدولي للقضاء على الفقر. وفي تلك المناسبة، دعا البابا بنديكت السادس عشر الناس رجالا ونساء إلى العمل في ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، العمل حتى بمزيد من الجهد للقضاء على أسباب الفقر والنتائج المأساوية المترتبة عليه؛ ثانيا، مناشدة حسهم بالكرامة لإيجاد الأسس لرفض ما هو غير مقبول وإيجاد القوة للإيمان بمستقبل أفضل والإحساس بالسعادة في مساعدة أحدهم الآخر؛ وثالثا، الوقوف جنبا إلى جنب بروح كريمة لمحاربة الفقر.

فلنلتفت إلى ذلك النداء ونحن في معرض اختتام مناقشتنا بشأن التنمية والسلم في أفريقيا. ولا بد لاختتام هذه الجولة من المناقشة أن يؤدي إلى بداية تنفيذ فعال وكامل للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. فالحالة في أفريقيا تدعو إلى درجة أكبر من الإبداعية في إيجاد حلول وإلى مزيد من التصميم على انجاز الإجراءات التي سيتعيّن اتخاذها وإلى قدر أكبر من السخاء في تنفيذ تلك الإجراءات، إذ أن أفريقيا هي قارة المستقبل، وعندما تلتقط أنفاسها فإنها ستتذكر الذين مدوا يد المساعدة إليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي الذي يتمتع بمركز مراقب.

الأسقف أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): إن القرارين ٦١/٢٢٩ و ٦١/٢٣٠ وتقارير الأمين العام تسلط الضوء على العديد من المؤشرات الإيجابية إلى التزام شعوب أفريقيا وحكوماتها بالعمل لنصرة تعزيز السلم ولتنميتهما الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تورد التزامات المجتمع الدولي تجاه أفريقيا.

ومما يشجع بوجه خاص الأرقام التي تبيّن نموا اقتصاديا مطردا في أفريقيا ككل خلال السنوات الماضية. وتجلى ذلك على أفضل وجه في معدل النمو خلال العام الماضي حيث كان الأعلى خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية. ولذلك، يسعد وفد بلدي أن يحيي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في السنة السابعة من عمرها. وهذه الرؤية التي تملكها وتقودها أفريقيا والإطار الاستراتيجي لتجديد القارة أسهما إسهاما كبيرا في تحقيق هذا النمو. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن الشراكة الجديدة قد صُممت للتصدي للتحديات التي تواجه القارة عن طريق قيام تعاون أوثق بين البلدان الأفريقية، فإنها فتحت أبواب أفريقيا وجعلتها مستعدة أيضا لتعاون دولي أكبر. وبالفعل، إن أحد أهدافها الرئيسية هو وضع حد لتهميش أفريقيا في عملية العولمة وتعزيز إدماجها الكامل والمفيد في الاقتصاد العالمي. ولقد بدأت أفريقيا تقطف ثمار هذا القرار الحكيم، كما رأينا في معدل النمو الأعلى الآنف الذكر، الذي يعود تحقيقه بصورة جزئية إلى الشروط الاقتصادية المؤاتية على الصعيد الدولي.

ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات الإيجابية هي نقيض لحالات الصراع وواقع أشكال الفقر المدقع التي يصعب استئصالها. ولا تزال أفريقيا متخلفة عن ركب معظم المناطق الأخرى في العالم. ولهذا، يظل دعم المجتمع الدولي عاملا حاسما في مساعدة أفريقيا على التصدي للتحديات الجسام وعلى تعزيز المكاسب التي حققتها مؤخرا.

أما في مجال السلم والأمن، فيود الكرسي الرسولي أن يجدد دعمه لتبني نهج عالمي في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وتسويتها. وينبغي للجهود المبذولة في هذه المجالات أن تسترشد بمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، الذي يساعده فريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية. وتستحق مبادرات مثل النظام القاري للإنذار المبكر والنظام الإقليمي للإنذار المبكر دعم المجتمع الدولي السخي كي يتسنى زيادة تعزيز تحمل القارة لما يقع على عاتقها من مسؤولية عن منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي الميدان الاجتماعي الاقتصادي، لا داعي للذهاب بعيدا في البحث عن وسائل دعم لأفريقيا: إذ يرد ذكرها في الفقرات ١٩ إلى ٢٥ من القرار ٢٢٩/٦١. وبغية التصدي لهذين التحديين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ستحتاج أفريقيا إلى حل شامل لأعباء الديون التي يتعذر على بعض البلدان تحملها، وإمكانية وصول للأسواق العالمية أكثر إنصافا عن طريق الاندماج العادل في النظام التجاري الدولي، وقيام البلدان المتقدمة النمو بدفع نسبة ٠,٧ في المائة المتفق عليها من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية في أوانها، وقيام توافق أفضل بين الدعم الدولي وأولويات الشراكة الجديدة، وتوفير استثمارات أكبر وطويلة الأجل في القطاعين العام والخاص في أفريقيا، ونقل التكنولوجيا، واعتماد نظم تعليمية وصحية أفضل، وهذا غيض من فيض.

وينبغي لإدماج أفريقيا في النظام التجاري الدولي أن يساعدها في بناء قدرتها على المنافسة دون المساس بقدرتها على حماية مواطنيها من العواقب غير المحمودة للتكيفات الهيكلية وتحرير التجارة. إن المجتمع الدولي مطالب بمساعدة البلدان الأفريقية في وضع سياسات تعزز ثقافة التضامن كي يتسنى لنموها الاقتصادي أن يتحقق جنبا إلى جنب مع التنمية البشرية المتكاملة. ومن ناحية أخرى، فإن الحكم الرشيد وجهود بناء المؤسسات، والاستخدام الصحيح للمساعدات وتدابير مكافحة الفساد هي مسؤوليات رئيسية تقع على عاتق البلدان التي تتلقى المساعدات، وهي أيضا ضرورية إذا أريد للمعونة الدولية أن تؤتي ثمارها.

وفي نهاية المطاف، لا بد لأي تطور على الصعيد التجاري – خاصة الاتفاقات الإقليمية الجديدة بين الشمال والجنوب – أن يحسن ما هو قائم وأن يتجنب فرض شروط تضر بالأفارقة. والزراعة من القطاعات الحيوية لقدرة أفريقيا على ضمان أمنها الغذائي والمنافسة في الاقتصاد العالمي، كما رأينا في المسألة الحساسة للإعانة المالية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد حلّ منصف للاختلالات في التجارة الزراعية الدولية ونهج إعانات مالية للصادرات من البلدان المتقدمة النمو يكون متسقا مع الزراعة الأفريقية ومقبولا.

ويجب أن يكون التعليم في صلب أهداف الشراكة الجديدة وأولوياتها، ليس كهدف في حد ذاته فحسب، وإنما كوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى أيضا. ومما لا شك فيه أن الشراكة الاستراتيجية في التعليم وبناء المهارات بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو ستسرّع من إحراز تقدم في جميع القطاعات.

وينبغي لتلك الشراكات أن تشمل حركة العمال المهرة. وأفريقيا، في الواقع، تعاني من نزوح الأدمغة، حيث أن الكثير من مواردها البشرية الماهرة والموهوبة والمتعلمة – ولا سيما في قطاع الصحة – تهجر القارة بحثا عن فرص اقتصادية أفضل في البلدان الغنية. ولذلك، ثمة مجازفة حقيقية بأن يتضاءل مردود الاستثمارات في التعليم العالي في أفريقيا بعدما تحقق بشق الأنفس، حتى وإن استفادت منها بلدان تُوظف فيها العمالة الأفريقية الماهرة.

وينبغي للحروب المستمرة في أفريقيا ونتائجها المدمرة المتمثلة في المشردين واللاجئين والجرائم الشنيعة لتجنيد الأطفال والعنف ضد المرأة أن تذكرنا بأن السلم والأمن الجماعي لا يمكن فصلهما عن التنمية البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة جونسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم اليوم عن مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن أكبر الحاجات الإنسانية الناجمة عن الفقر والأزمات الصحية والكوارث توجد في أفريقيا. وإنه لمن دواعي القلق العميق أن نتذكر اليوم، ونحن في منتصف المدة لموعد عام ٢٠١٥، أن معظم البلدان الأفريقية خارجة عن المسار الصحيح للوفاء بأغلبية الأهداف الإنمائية للألفية. إن لم تكن كلها. فالناس يموتون من مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والأمراض المتصلة به، ويتركون وراءهم أسرا وأطفالا يعيشون في فقر مدقع، والعديد منهم يعانون من فيروس نقص المناعة المكتسب. ويتسبب الجفاف والفيضانات والجراد والصراعات في تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتعرض للأمراض. وقد شهدنا كيف أن الفيضانات الأخيرة التي لم يسبق لها مثيل قد أثرت على مليون نسمة في ٢٠ بلدا أفريقيا خلال الشهور العديدة الماضية. وينتابنا المزيد من القلق حيال الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والخسارة الطويلة الأجل للمكاسب الإنمائية على مدى عدد من السنين.

ومن غير المقبول أنه اليوم، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، سيموت ٣ ٠٠٠ طفل من الملاريا. وإنه من غير المقبول أن يموت ١٤ طفلا أفريقيا خلال الدقائق المعدودة المتاحة لي للإدلاء ببياني هنا في الجمعية العامة. ومما يجعل ذلك من غير المقبول على الإطلاق أن تلك

الوفيات يمكن الوقاية منها من خلال الحماية الشخصية، ومكافحة الملاريا والعلاج المبكر. فاليوم تهدد الملاريا ٤٠ في المائة من سكان العالم، ونتوقع أن يرتفع هذا الرقم مع تغير المناخ والبيئة.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تهدف إلى التخلص من الفقر وإلى وضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في مجالي الصحة والتعليم. ويؤيد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هذه الأولويات ويعمل على تحقيقها. وتستحوذ برامجنا في أفريقيا على ٤٠ في المائة من مناشداتنا للتمويل في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

أما الأخبار الإيجابية، هي أنه بالعمل في إطار شراكات عالمية ومحلية قوية وببناء القدرات المحلية للاتحادات الوطنية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نرى أنه يجري إحراز تقدم في العديد من البلدان الأفريقية من جانب الأفارقة أنفسهم. وفي الحقيقة، إنه بالرغم من الاحتياجات الإنسانية المستعصية، تم إحراز تقدم في أفريقيا، وسجلنا العديد من الإنجازات. واليوم، سأسلط الضوء ببساطة على مثال واحد.

يكشف التقرير المتعلق بالأطفال، الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن التحسن السريع في توفير وتوزيع للناموسيات، بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ ، قد أدى إلى زيادة تغطية هذه الناموسيات بنسبة ثلاثة أضعاف في ١٦ بلدا. وقد أسهمت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تلك النتائج بصفتها مشاركة في مبادرة دحر الملاريا. أما المتطوعون معنا من المجتمعات المحلية، الذين يثابرون حتى النهاية ويطرقون كل باب على قارعة الطريق، قد ساعدوا على تحويل هذه الحملات إلى نجاحات حقيقية.

ففي عام ٢٠٠٦، شارك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في ١٧ حملة ضد الملاريا في ١٤ بلدا، وساعد على توزيع حوالي ٢٧ مليون ناموسية للحماية من البعوض. ومع حلول نهاية هذا العام، نتوقع إكمال ١٣ حملة جديدة وتوزيع ٢٨ مليون ناموسية. وتجري العمليات التحضيرية في مدغشقر ومالي وغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل وغامبيا. وفي عام ٢٠٠٨، نخطط لمواصلة الوتيرة نفسها ونتوقع أن نحتاج إلى ٢١ مليون ناموسية أخرى.

ونعتقد أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد قامت على مبدأين رئيسيين ضروريين لتحقيق نتائج في أفريقيا. الأول هو أن تعتمد تنمية أفريقيا على مواردها وعلى براعة شعوبها. ويسلم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأن الافتقار إلى الموارد البشرية لأغراض الرعاية الصحية قد سبب ثغرات رئيسية في ميدان توفير الخدمات الصحية، لا سيما في المناطق الريفية في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية. ونرى أن هذه عقبة تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهذا مجال يمكننا أن نسهم فيه.

وكعوامل مساعدة للسلطات العامة في بلدانها، يمكن أن تساعد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تحسين نوعية وحجم القوة العاملة في مجال الصحة، مع التسليم بمسؤولية الحكومات في هذا المجال. ولهذا السبب يتعاون اتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع منظمة الصحة العالمية ودوائر توزيع المعلومات عن نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجنوب الأفريقي على تشكيل مجموعة تدريبية عامة بشأن فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز، يمكنها تدريب متطوعي الجماعات المحلية في ميدان محو الأمية والتعبئة والتأهب والالتزام.

إن مفتاح النجاح هو الشراكة. وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفتها جمعيات مساعدة للسلطات العامة، تحظى بوضع مثالي للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنسانية لحكوماتها على جميع المستويات. ولكونها منظمات اجتماعية، يمكن أن تساعد على ربط التنمية على المستوى الوطني بجهود الناس العاديين العاملين على الصعيد المحلي لتحسين حياتهم. ونعتقد أنه كي تكون الشراكات حقيقية ومتساوية وشفافة، ينبغي أن تستجيب لتطلعات وتوقعات الناس والمجتمعات الضعيفة.

وترحب الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالشراكات مع المنظمات التي تعمل على تحقيق أهداف مماثلة. ونعتقد أنه كي تكون الشراكة فعالة ينبغي أن تقوم على قدرة تنظيمية صلبة، وعلى مهارات تكميلية، وأن تستفيد استفادة قصوى من الموارد. إن مذكرة التفاهم التي وقع عليها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمكتب الإقليمي لأفريقيا في منظمة الصحة العالمية، في شهر أيار/مايو من هذا العام، هي مثال على هذه الشراكة ومعلم بارز ينبغي أن يساعد بطريقة أفضل الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية في رفع مستوى الإسهامات الشاملة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية على مستوى المجتمعات المحلية.

لقد أوضحت اليوم أن التدخلات في مجال الصحة، وبناء القدرة المؤسسية والبشرية، والشراكات على المستويين الوطني والمحلي، يمكن أن تكون حافزا للتنمية في أفريقيا. وستعالج هذه المسائل في المؤتمر الدولي القادم للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يُعقد بعنوان ”معا من أجل البشرية“، والذي سيسترعي الانتباه إلى ضرورة اتخاذ تدابير جماعية وتعاونية وإقامة الشراكات بين الدول والشبكة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والفاعلين الآخرين في هذا الميدان، مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وسوف ينظر المؤتمر الدولي أيضا في القيمة الفريدة والطبيعة الخاصة لدور الجمعيات الوطنية كعوامل مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

وأود أن أختتم بياني بالتركيز على مجالين نعتقد أن الحكومات يمكن أن تعمل فيهما بشكل مختلف وأكثر فعالية كي نتمكن من القيام بأعمالنا وتحقيق أهدافنا المشتركة.

أولا، يمكنها أن تتشارك على نحو أفضل مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وندعو المانحين والحكومات الوطنية للوفاء بالنوايا المذكورة في إعلان الرباط بشأن التنمية البشرية وتعزيز النظم الصحية والموارد البشرية من أجل الصحة، وبالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ثانيا، هناك مسألة التمويل وتعبئة الموارد. فكما سُلّط الضوء في العديد من التقارير التي استمعنا إليها في مناقشات الأمس واليوم، لا يزال التمويل غير كاف للتصدي على نحو فعال لتحديات الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة والتنمية في أفريقيا. وندعو الحكومات إلى تعبئة الموارد والتمويل لتحقيق هذا الهدف وتطبيق المبادئ والممارسات الرشيدة للجهات المانحة في المجال الإنساني لتقديم المساعدة الكافية في هذا الإطار.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياتنا الوطنية الـ ٥٣ في أفريقيا تعرف حق المعرفة الصعوبات اليومية ومآسي الأسر والمجتمعات الفقيرة في أفريقيا. ونحن نعرف كذلك – لأن جمعياتنا الوطنية متأصلة في هذا الواقع – القوة والقدرة الهائلة التي تكمن في تلك الأسر نفسها وفي تلك المجتمعات نفسها. ونحن مقتنعون، بأننا من خلال العمل في الشراكات العالمية والمحلية، نستطيع تحقيق أهدافنا، ونتعهد بالاضطلاع بدورنا لتحقيق ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة بشأن هذين البندين. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البندين ٦٤ و ٤٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.